عبدالمحسن الفقعان وعبدالله التويجري يتوسطان مسؤولي الطرفين

سيعزز من الخدمات المقدمة لحملة البطاقات المشتركة ضمن برنامج أعضاء نادي الواحة

«الكويتية» و«بوبيان» يوقّعان بروتوكول تعاون لتعزيز الشراكة والتوسع بالخدمات

الكابتن عبدالمحسن الفقعان

عبدالله التويجري

■ الفقعان: التوسع بالخدمات المتبادلة يسهم في تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الحيوية في الدولة

■ التويجري: «بوبيان» يؤمن بأهمية التكامل بين القطاعين العام والخاص للارتقاء بخدمات العملاء

في إطار مساعيها الدؤوبة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع جهات الدولة المختلفة، وقعت شركة الخطوط الجوية الكويتية بروتوكول تعاون مشترك مع بنك بوبيان، وذلك لتعزيز الشراكة والتوسع بالخدمات المتبادلة، حيث حضر حفل التوقيع رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن عبدالمحسن سالم الفقعان، والرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية في بنك بوبيان عبدالله عبدالكريم التويجري، وبحضور عدد من المسؤولين في الجهتين.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن عبدالمحسن الفقعان: يسر الخطوط الجوية الكويتية اليوم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع بنك بوبيان، الذي يعد أحد البنوك الرائدة في البلاد، والذي أثبت ريادته في قطاع التمويل المصرفي، حيث يهدف هذا البروتوكول إلى تطوير العلاقات الثنائية لكلا الطرفين وتعزيز الكفاءة التشغيلية للخدمات المقدمة لعملائهما.

وأضاف الفقعان: تولي «الكويتية» أهمية كبيرة لتعزيز أواصر العلاقات مع المؤسسات الوطنية الرائدة ومد جسور التعاون معهم، بما يعد محطة مهمة في توسيع آفاق شراكاتها مع الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص، وبما يسهم في تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الحيوية في دولتنا الحبيبة الكويت ويعكس التزامنا المشترك نحو تقديم خدمات متميزة ترتقي بتجربة العملاء وتدعم الاقتصاد الوطني.

عبدالمحسن الفقعان وعبدالله التويجري عقب توقيع البروتوكول

وأردف قائلا: نؤمن في «الكويتية» بأن زيادة أوجه التعاون مع بنك بوبيان سيكون له الأثر الإيجابي على كلا الطرفين، ونتطلع إلى أن تؤتي هذه الخطوة ثمارها في القريب العاجل، بما يعزز مكانة المؤسستين ويخدم عملاء الطرفين ويلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم لتصبح هذه الشراكة قيمة مضافة لهم.

وأشار الفقعان إلى أن بنك بوبيان يمتلك قاعدة عملاء كبيرة من حملة البطاقات المشتركة ضمن برنامج أعضاء نادي الواحة، لافتا إلى أن توقيع هذا البروتوكول سيسهم ويعزز من الخدمات المقدمة لهم ويمنحهم ميزات متنوعة.

هذا، وذكر الفقعان أن البروتوكول يشمل تبادل الخبرات الفنية وتوسيع نطاق الخدمات وزيادة الخيارات بما يسهم في تطوير قطاع الطيران بشكل عام وتطوير منظومة العمل للطرفين، مبينا أن البروتوكول يتضمن أيضا سبل تطوير التعاون المشترك من حيث برامج الولاء والمشاركة في الرعايات والحملات التوعوية والمناسبات المختلفة، بالإضافة إلى تدعيم الأنظمة التكنولوجية وتعزيز الخدمات والتسهيلات المصرفية.

واختتم الفقعان كلمته بتقديم جزيل الشكر والتقدير لجميع الإدارات المعنية في بنك بوبيان، وذلك على الجهود الحثيثة لإتمام هذا البروتوكول، سائلا المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه الخير لوطننا الغالي، تحت ظل وقيادة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله ورعاهما.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية في بنك بوبيان، عبدالله التويجري: سعدنا بتوقيع مذكرة تفاهم بين بنك بوبيان وشركة الخطوط الجوية الكويتية، الناقل الوطني الأول بالكويت، الذي نعتز بدعمه كشريك إستراتيجي، في خطوة تعكس تعاوننا بين مؤسستين وطنيتين رائدتين تجمعهما رؤية مشتركة للارتقاء بخدمات العملاء وتقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. ويأتي هذا التعاون في إطار التزام بنك بوبيان بتوثيق الشراكات الوطنية الداعمة لمسيرة التنمية المستدامة ورؤية الكويت المستقبلية.

وأضاف: بدأت شراكتنا مع الخطوط الجوية الكويتية عبر برنامج مكافآت بوبيان وبطاقة نادي الواحة مسبقة الدفع، محققين نجاحا وإقبالا لافتا من عملائنا، وهو ما شكل دافعا مهما نحو التوسع في التعاون. ومن خلال هذه الشراكة سنواصل تطوير حلول مصرفية مبتكرة وتجارب متقدمة تربط بين عالم السفر والخدمات المالية، لنمنح عملاءنا مزايا حصرية وتجارب أكثر تميزا وسلاسة في مختلف مراحل رحلتهم.

واختتم التويجري قائلا: يمثل توقيع مذكرة التفاهم نقطة انطلاق نحو مبادرات أكبر على المدى الطويل تستهدف تعزيز مزايا العملاء وتطوير مسار الخدمات المشتركة بين الطرفين. ونتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب مع الخطوط الجوية الكويتية لتقديم منتجات وخدمات نوعية تعزز تجربة السفر وتدعم تنافسية قطاع الطيران والسياحة في الكويت إقليميا ودوليا.

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل في لقطة جماعية من افتتاح الاجتماع العاشر للجنة الوزارية لشؤون التقييس الذي تستضيفه الكويت (أحمد علي)

إطلاق أول منصة خليجية صناعية تدعم الصناعات الوطنية للمنافسة إقليمياً وعالمياً

العجيل: الاقتصاد الخليجي يشهد تحولاً تاريخياً.. كأحد المراكز الاقتصادية الصاعدة بالعالم

طارق عرابي

أكد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أن الاقتصاد الخليجي يشهد تحولا تاريخيا يعزز مكانته كأحد أبرز المراكز الاقتصادية الصاعدة في العالم.

وقال الوزير العجيل في كلمة بافتتاح الاجتماع الـ (69) للجنة التعاون التجاري التي تستضيفه البلاد إن هذا الاجتماع يأتي امتدادا لمسيرة خليجية مشرفة هدفها تعزيز التكامل الاقتصادي وتوسيع مجالات التعاون التجاري والصناعي بما يخدم مصالح دولنا وشعوبنا.

ولفت إلى كلمة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد التي عبر فيها خلال القمة الخليجية الـ45 في الكويت عن هذا التوجه برؤية واضحة حين قال: «تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بات ضرورة حتمية تفرضها متغيرات العصر وتتطلب تطوير آليات التعاون لتشمل مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الصناعي وريادة الأعمال وصولا إلى اقتصاد خليجي متكامل ومتنوع ومستدام».

وأوضح أن وزارة التجارة تستلهم من التوجيهات السامية منهجا راسخا في العمل الخليجي المشترك، مضيفا أن هذا المنهج قائم على الإيمان بأن وحدتنا الاقتصادية هي الضمانة الحقيقية لنهضتنا والطريق الأمثل لتحقيق الازدهار لشعوبنا خاصة في ظل عالم تتسارع فيه التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

وذكر أن المؤشرات الحديثة تبين أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون بلغ نحو 2,3 تريليون دولار عام 2024 لتحتل المنطقة المرتبة التاسعة عالميا من حيث حجم الاقتصاد مساهمة بأكثر من 60٪ من الناتج المحلي العربي.

وبين أن ما يميز المرحلة الراهنة هو الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والطاقة المتجددة والخدمات المتقدمة.

وقال: «نشهد اليوم مشاريع نوعية مثل المدن الذكية والممرات الاقتصادية العابرة للقارات التي تجعل من منطقتنا محورا طبيعيا للتجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا»، مضيفا أن هذه المشاريع تمر عبر موانئ دول الخليج أكثر من 20٪ من تجارة النفط والغاز و10٪ من تجارة البضائع العالمية.

وتابع العجيل ان «التكامل الاقتصادي لم يعد خيارا استراتيجيا فحسب بل أصبح ضرورة تنموية لتعزيز قدرتنا التنافسية في عالم يتغير بوتيرة متسارعة».

وأفاد بأن الكويت تؤكد التزامها بدعم كل ما من شأنه توحيد التشريعات والإجراءات التجارية بين دول المجلس والمضي قدما في استكمال مشروعات القوانين الخليجية الموحدة.

وذكر أن البلاد تدعم قانون المنافسة الموحد والإطار التشريعي الإلزامي الموحد للتجارة الإلكترونية لما لهما من أثر مباشر في تعزيز بيئة الأعمال وتكافؤ الفرص داخل السوق الخليجية.

وأشار إلى أهمية تعزيز منظومة الرقابة على السلع والمنتجات لضمان جودتها وسلامتها بما يحمي المستهلك الخليجي ويعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في الأسواق الخليجية الموحدة.

وأشاد بالدور الفاعل الذي تقوم به اللجان الخليجية المتخصصة ومنها لجان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولجان حماية المستهلك والتجارة الداخلية والخارجية لما لها من إسهام مباشر في تطوير بيئة الأعمال ودعم رواد الأعمال الخليجيين وخلق فرص جديدة للنمو والابتكار. وقال الوزير: «إننا نعيش اليوم مرحلة إعادة تموضع اقتصادي عالمي ومعها تتعاظم مسؤوليتنا في رسم ملامح مستقبل خليجي متكامل يوازن بين الانفتاح على العالم وحماية مصالحنا الوطنية ويجعل من مجلس التعاون نموذجا اقتصاديا موحدا يقوم على التكامل والتنافسية والاستدامة والإبداع».

وأعرب عن الشكر والتقدير للأمانة العامة لمجلس التعاون على جهودها في متابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي ولكل من ساهم في الإعداد لهذا الاجتماع.

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل

المعرض الخليجي الصناعي

وكان العجيل، افتتح مساء أمس الأول، أعمال المعرض الخليجي الصناعي الثاني في الكويت، وذلك بحضور ممثلي الجهات الصناعية والاستثمارية من دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب نخبة من رواد الصناعة والمستثمرين والمبتكرين.

وفي كلمته الافتتاحية، أعرب عن سعادته بانطلاق فعاليات هذا الحدث الخليجي الذي يجسد روح التعاون والتكامل بين دول المجلس، مؤكدا أن المعرض يعكس ما توليه الدول الخليجية من اهتمام خاص بتنمية القطاع الصناعي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأشار إلى أن المعرض يمثل منصة خليجية رائدة تجمع بين رواد الصناعة والمستثمرين والمبتكرين في بيئة واحدة تهدف لتحفيز الاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة وتشجيع الصناعات التحويلية التي تعد محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

منصة خليجية صناعية

وأعلن العجيل خلال كلمته عن إطلاق أول منصة خليجية صناعية موحدة، تعنى بتجميع وعرض المشاريع الصناعية الخليجية في قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة، موضحا أن المنصة الجديدة تمثل خطوة نوعية التعزيز التعاون الصناعي الخليجي، وتتيح للمستثمرين وصناع القرار الاطلاع على الفرص المتاحة في كل دولة، وتعزز من قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة إقليميا وعالميا.

وأكد أن المنصة ستسهم في تحسين الترابط بين سلاسل الإمداد الخليجية، وتعزيز الابتكار الصناعي، وتمكين المصانع الوطنية من الوصول إلى الشركاء والموردين والمستثمرين في مختلف دول المجلس، ضمن رؤية موحدة تدعم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي. وقال العجيل: «افتتاح هذا المعرض يشكل خطوة جديدة في مسيرة التعاون الخليجي المشترك، ومحفزا لمزيد من التكامل الصناعي والاقتصادي بين دول المجلس، بما يعزز مكانة الصناعات الخليجية على الساحتين الإقليمية والعالمية».

بدوره، أعرب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خالد بن علي بن سالم السنيدي عن أسمى آيات الشكر والامتنان إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد – رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى – وإلى قادة دول مجلس التعاون، على ما يولونه من دعم ورعاية لمسيرة العمل الخليجي المشترك، بما يعزز التكامل الاقتصادي ويحقق تطلعات شعوب المنطقة نحو مزيد من التنمية والازدهار.

ولفت إلى أن القطاع الصناعي يسهم بنحو 12,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة في ظل التوسع المتسارع في الصناعات التحويلية والتقنيات المتقدمة والطاقة والدواء والصناعات الدفاعية.

توطين الصناعة في دول مجلس التعاون نحو أمن صناعي مستدام

شارك وكلاء وزارات الصناعة بدول مجلس التعاون في جلسة نقاشية أقيمت على هامش المعرض تحت عنوان «توطين الصناعة في دول مجلس التعاون نحو أمن صناعي مستدام»، تلاها تكريم المصانع الفائزة بجائزة التميز الصناعي الخليجي لعام 2025. وفي بداية الجلسة التي أدارها الإعلامي د.بسام الجزاف، تحدث وكيل وزارة مساعد لقطاع المسرعات الصناعية بدولة الإمارات أسامة السويدي، حول مساهمة توطين التكنولوجيا والصناعات المتقدمة في تعزيز الأمن الصناعي الوطني لدى الإمارات.

وقال إن الإمارات قامت بتطوير برنامج المحتوى الوطني الذي انطلق من قطاع الطاقة ومن خلال شركة «أدنوك»، ومع تأسيس وزارة الصناعة لتكنولوجيا متقدمة في 2020 تحول من مبادرة قطاعية إلى برنامج وطني اقتصادي شامل يغطي كافة القطاعات الصناعية، حتى أصبح البرنامج أحد الأدوات التنفيذية الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة والذي أطلق عليه اسم «مشروع 300 مليار». من ناحيتها، قالت وكيل وزارة التجارة والصناعة بمملكة البحرين إيمان الدوسري، إن مملكة البحرين تبنت عام 2021 استراتيجية جديدة للصناعة للسنوات من 2022–2026 ركزت على زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للمملكة، وزيادة الصادرات بحرينية المنشأ للخارج، وزيادة نسبة التوطين في هذا القطاع.

بدوره، استعرض وكيل وزارة الصناعة والثروة المعدنية للتمكين الصناعي في المملكة العربية السعودية م.بدر بن عادل فودة، استعرض التجربة الصناعية السعودية في ظل «رؤية 2030»، وقال إن اعتماد السعودية على «الصناعات الاستخراجية» كان هو السبب في الرخاء الذي نعيشه اليوم، فالصناعة الاستخراجية كانت هي القاعدة الصناعية للمملكة قبل تسلم الدفة للصناعات التحويلية.

التجربة العمانية

أما وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بسلطنة عمان د.صالح بن سعيد، فقد تطرق إلى تجربة السلطنة في الربط ما بين التوطين الصناعي والاستدامة البيئية، مؤكدا أن السلطنة ترتكز على مرتكزين رئيسيين لوضع رؤية كاملة للقطاع الصناعي، الأول هو رؤية عمان 2040 وهو مرتكز للسلطنة والاقتصاد الوطني بشكل عام خلال السنوات المقبلة. أما المركز الثاني فهو تحديد رؤية واضحة للقطاع الصناعي بحيث يكون لدى السلطنة قاعدة صناعات تحويلية حديثة ترتكز على التكنولوجيا المتقدمة وتقوم على الابتكارات العمانية، فالإنسان العماني هو المحور الرئيسي في هذا القطاع، حتى ان نسبة التوطين في السلطنة تعتبر الأعلى على مستوى دول المنطقة، حيث تبلغ هذه النسبة نحو 30٪ في السلطنة. من ناحيته، قال وكيل وزارة التجارة والصناعة بدولة قطر محمد بن حسن المالكي، ان التكامل الصناعي في الخليج بات أمرا ملحا، وبالتالي فإن منصة الخليج الصناعية هي التي ستساعد على ذلك الأمر، وذلك من خلال خلق التكامل المطلوب بين الصناعات الخليجية.

التجربة الكويتية

وفي ختام الجلسة تحدث مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان حمود الجحيدلي، حيث استعرض الاستراتيجية الصناعية الخاصة بالكويت التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر والتي تمتد منذ العام 2023 حتى 2035، مؤكدا أن الاستراتيجية الصناعية في الكويت تضم 10 أهداف رئيسية، وكلها أهداف قابلة للقياس. وأشار إلى أن الاستراتيجية الصناعية الكويتية تهدف إلى زيادة القيمة المضافة، زيادة الصناعات التحويلية، زيادة الصادرات غير النفطية، إنشاء صناعات معرفية، بالإضافة إلى تقدم الكويت كوجهة للاستثمارات الصناعية في مقياس الدول المتقدمة، زيادة العمالة الوطنية، وتهيئة مناطق صناعية جديدة، مؤكدا أن الاستراتيجية تضم 48 مشروعا متكاملا لتحقيق هذه الأهداف. ولفت الجحيدلي إلى أن وجود قطاعات رئيسية مستهدفة ضمن الاستراتيجية الصناعية الكويتية من بينها قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الدوائية، والصناعات الكيماوية. أما عن دور الدولة في تهيئة فرص استثمارية جديدة في القطاع الصناعي، فقد تطرق الجحيدلي إلى طرح الهيئة العامة للصناعة 10 فرص استثمارية للشركات المحلية والخارجية، وذلك من خلال التعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التي قامت بدراسة السوق الكويتي وطرح 3 فرص استثمارية جديدة في السوق الكويتي. واختتم الجحيدلي كلمته بتسليط الضوء على مدينة الشدادية الصناعية التي خصصتها الحكومة مؤخرا على أرض تبلغ مساحتها 50 كيلومترا، والتي ستكون بمثابة مدينة صناعية ولوجستية متكاملة تضم كافة الخدمات المتقدمة للمصانع الكويتية، بالإضافة إلى زيادة الأمن الغذائي من خلال تخصيص 69 قسيمة في منطقة صبحان الصناعية، بالإضافة إلى تخصيص 215 قسيمة صناعية لتدوير كافة أنواع النفايات، وتخصيص 200 ألف متر في مدينة الشدادية الصناعية لتكون بمثابة مجمع صناعي تكنولوجي لخدمة الأبحاث المتعلقة بالمصانع الكويتية.

أكد سلامة ومتانة أوضاع الاستقرار النقدي والمالي في الكويت

«الفيدرالي» الأميركي خفَّض الفائدة ربع نقطة.. و«المركزي» الكويتي يُثبِّت سعر الخصم عند 3,75٪

ثبت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند 3,75٪، مؤكدا على أن تقييمه الحالي للبيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية المحلية المتوافرة لديه يعكس سلامة ومتانة أوضاع الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الكويت، وأن السياسة النقدية تعتبر متوافقة مع الأوضاع الاقتصادية المحلية.

وأكد «المركزي»، في بيان له مساء أمس، على استمراره في متابعة التطورات الاقتصادية والنقدية العالمية والمحلية، بما يكفل اتخاذ الإجراءات اللازمة عبر توظيف أدوات السياسة النقدية المتاحة، بنهج متدرج ومتوازن لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الكويت.

يأتي ذلك بالتزامن مع موافقة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي)، أمس، على خفض متوقع لسعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، لتصل إلى ما بين 3,75 و4٪، ويعد هذا هو الخفض الثاني لأسعار الفائدة الأميركية خلال شهرين تواليا، بعد أن أقر البنك خفضا في سبتمبر إلى 4 و4,25٪.

وكان «المركزي» الكويتي قال في بيانه إن أحدث البيانات النقدية والمصرفية تشير إلى ارتفاع رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) على أساس سنوي بنحو 1,7 مليار دينار وبنسبة نمو 4,1٪ في سبتمبر 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق، كما سجل رصيد ودائع المقيمين بالبنوك المحلية ارتفاعا بلغت قيمته 1,4 مليار دينار ونسبته 2,7٪، وكذلك شهد رصيد التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعا بلغت قيمته 3,5 مليارات دينار ونسبته 7,2٪ في سبتمبر 2025 مقارنة بالشهر المقابل من عام 2024. ويذكر في هذا الشأن أن سعر الخصم الحالي يبلغ 3,75٪.